تحليل: نجم المالكي بدأ بالأفول والحكيم خليفته

واشنطن ـ من مارتن سيف:

يبدو أن نجم رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بدأ بالأفول، حيث يتعرض للهجوم من جميع الجهات، لكن بعدما يحين وقت رحيله لن يتغير شيء في بغداد.

لم يتمكن المالكي خلال الأشهر المضطربة التي عاشها خلال توليه منصبه في العام الحالي من القيام بأي شيء يمكنه من وقف العنف الذي انتشر في جميع أنحاء العراق، وفي الواقع فقد تدهور الوضع كثيراً خلال توليه رئاسة الحكومة العراقية نتيجة للسياسات التي اتبعها.

لكن المالكي لم يكن شخصية قوية سلبية أو ايجابية. لقد كان بمثابة حطام سفينة تتقاذفها الأمواج عندما صادق البرلمان العراقي على تعيينه رئيساً للحكومة العراقية. كما ان المسيرة الديمقراطية والبرلمانية التي جعلته رئيساً للحكومة العراقية، ضمنت أنه سيكون وجهاً مذهبياً وتقسيمياً لدى توليه السلطة.

وخسر المالكي ثقة ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش بسبب جهوده لمحاولة النأي بنفسه عنها. والقشة التي قصمت ظهر البعير كانت اصراره على احكام السيطرة الكاملة على القوات المسلحة العراقية وجعلها تحت تصرفه مباشرة. وكانت حكومة المالكي تسببت بغضب واشنطن عندما بدأت بالتودد الى ايران.

وكان المالكي طيلة هذه الفترة يتكل على دعم الكتلة البرلمانية التي تدين بالولاء لرجل الدين الشيعي السيد مقتدى الصدر، أكثر شخصية عراقية مناهضة للولايات المتحدة. غير أنه خسر اليوم ثقة الصدر نفسه، حيث أعلن زعيم جيش المهدي خلال الأسبوع الحالي بصراحة عن رغبته في استبدال المالكي.

والأسوأ من ذلك كله، أنه خلال ولاية المالكي تحولت الحرب الأهلية في العراق الى صراع مذهبي شامل بين المجتمعين السني والشيعي. لقد غادر آلاف العراقيين الميسورين البلد، ومن المتوقع أن يغادر الآلاف الآخرون خلال الأسابيع المقبلة. لقد أصبح العراق منطقة كوارث.

ونفى الناطق باسم البيت الأبيض طوني سنو الاثنين الماضي أن تكون ادارة الرئيس بوش تحاول الاطاحة بالمالكي واستبداله. وتساءل البعض لماذا تكبد عناء اعلان ذلك. فجميع من في العراق يعلم أن الرئيس جورج بوش منح موافقته على تعيين عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي زار واشنطن منذ فترة قريبة رئيساً جديداً للحكومة العراقية.

وهدف الادارة الامريكية هو الاتيان بحكومة عراقية جديدة قادرة على الضغط على الصدر وتهميشه، في الوقت الذي تعرض فيه بعض «المكافآت» للعراقيين السنة المعتدلين. ولم يعرض المالكي على السنة أي «مكافأة».

ومثل هذه الحكومة التي تضم الفصائل الشيعية البرلمانية الثلاثة، ستوفر على الأقل نظرياً، أملاً جديداً لاعادة العراق من حافة التفتيت. لكن يبدو أن هذه الحكومة لن تنجح، وستفشل كما فشلت حكومة المالكي وأسلافه.

لقد راهنت الادارة الامريكية منذ أربع سنوات وحتى اليوم على الحصان الخاسر الواحد تلو الآخر. لقد بدأت مع أحمد الجلبي المصرفي الفاسد والمدان ومحبوب المحافظين الجدد في واشنطن والذي لم يحظ بأي دعم شعبي في أوساط طائفته الشيعية في العراق. وتبعت الجلبي موجة واسعة من الشخصيات الأخرى التي تم الترويج لها بحماس ثم سرعان ما تم سحبها من التداول.

وكان يفترض أن تنهي الانتخابات التشريعية التي أجريت قبل عام تقريباً هذا الغموض لكن الأمر استلزم مسيرة امتدت شهوراً عديدة قبل أن يتم تثبيت حكومة المالكي. لكن المسيرة الديموقراطية نفسها أغرقت العراق في كارثة دموية كانت نتائجها أكثر خطورة مما ألحقته حركة التمرد السنية المستمرة منذ أكثر من عامين ونصف العام وقبل أن تتمكن حكومة المالكي من القيام بأي عمل لوقفها.

لقد انهارت الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد اما بشكل تام أو أصبحت أضعف مما كانت عليه في السنوات التي سبقت اطاحة القوات الامريكية بالديكتاتور العراقي السابق صدام حسين في نيسان/ أبريل 2003. والمحاكمة الصورية لصدام حسين التي دافعت عنها ادارة الرئيس بوش واستراتيجيو المحافظين الجدد ووصفوها بأنها تتويج لمسيرة الانتقال العجائبية من الطغيان الى الديمقراطية، لم يعد لها أي تأثير على الفوضى والرعب الذي غرق فيه البلد.

والعراق ليس دولة تقريباً أو دولة فاشلة، انه ليس دولة بالمطلق. لقد سحقت القوات الامريكية في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2003 الحكم الدموي لصدام حسين على الرغم من أنه كان يعمل. ومنذ ذلك الحين، فشلت السياسات الامريكية غير الكفوءة والكارثية في انشاء هيكلية بنيوية للدولة

نوري المالكي

قابلة للحياة، حتى ان هذه الدولة التي يزعمون أنهم أسسوها لم تقم خلال السنوات الثلاث الماضية على أي قاعدة واقعية. ولا تزال القوات العراقية بعيدة عن الأهلية ولا يمكن الاعتماد عليها واخترقتها بطريقة واسعة الميليشيات المسيطرة وخاصة الشيعية منها.

وليس مهماً بالتالي من يحتل كرسي رئيس الحكومة في بغداد. ولن تبدأ الحكمة بالسيطرة على واشنطن الا عندما يتم أخيراً الاعتراف بهذه الحقائق. (يو بي آي)

بلير يدعم فرض حظر جوي على دارفور وامريكا تدرس خيارات عسكرية

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة «فايننشال تايمز» ان رئيس الوزراء البريطاني توني بلير دعم فكرة فرض حظر جوي على اقليم دارفور في السودان، فيما يقوم المخططون العسكريون في واشنطن بدراسة الخيارات العسكرية المتوفرة لدى ادارة بوش، وسط استمرار الحكومة السودانية رفض دخول قوات اممية لاراضيها.

وقالت الصحيفة ان الحكومة البريطانية تدعم اتخاذ إجراءات قاسية ضد حكومة الخرطوم في حال فشلت في وقف العنف هناك ورفضت السماح بنشر قوة لحفظ السلام تقودها الأمم المتحدة. وبناء على مسؤولين امريكيين ان بلير دعم فكرة الحظر الجوي على الاقليم اثناء زيارته لواشنطن الاسبوع الماضي، بعد يوم واحد من صدور تقرير لجنة بيكر ـ هاميلتون حول العراق.

وقالت ان بلير والرئيس الامريكي جورج بوش وافقا على ضرورة التعامل والتصدي للرئيس السوداني عمر البشير خلال الشهرين او الثلاثة اشهر القادمة. وكان بلير قد حذر بعد عودته الى لندن انه يجب البحث عن وسائل بديلة مع الاطراف المعنية إن لم يحدث تقدم سريع على صعيد الأزمة في دارفور.

وقال مسؤول عسكري ان الامريكيين مصممون على ايجاد حل. وعبر توني بلير عن رغبته في البحث عن غطاء دولي لفرض الحظر على السودان. ويحذر المراقبون ان عملية عسكرية في دولة عربية غنية بالنفط مثل العراق ولكنها اكبر مساحة تحمل الكثير من المخاطر.

ومن هنا فان الحظر الدولي يهدف لمنع الحكومة السودانية من استخدام سلاحها الجوي ومروحياتها القتالية ضد قرى في دارفور كما زعم مراقبو الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.

وقالت الصحيفة ان عملا عسكريا لم يتم اتخاذ قرار بشأنه وان التفكير به يتم في حالة رفض الرئيس البشير الاستجابة لمطالب الأمم المتحدة نشر قوة معززة لحفظ السلام من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إقليم دارفور. ولكن محللين، ومراقبين أكدوا انه من المستبعد اتفاق الامم المتحدة وامريكا على خطة عمل عسكرية ضد السودان. وفي الوقت الذي تستثمر فيه الصين بكميات كبيرة في الاقليم الغني بالبترول فان مراقبين استبعدوا امكانية دعم الصين لقرار بهذا الاتجاه.

ونقلت عن مسؤول قوله: نشعر بالقلق لأن (الرئيس السوداني) يشتري الوقت لمواصلة عملياته العسكرية في دارفور، ونحتاج إلى خطة مختلفة للتعامل معه. واضاف قائلا ان امريكا ترغب بالتعاون مع فرنسا في تشاد حيث ينتشر 1200 جندي فرنسي لمساعدة حكومتها على التصدي للمتمردين المدعومين من الحكومة السودانية. وتأمل الحكومة الامريكية بقبول السودان خيار قوة دولية مشتركة مع قوات افريقية، وفي حالة رفضه فقد تقوم بوضع عدائها لمحكمة جرائم الحرب الدولية جانبا وتقديم الادلة والمعلومات التي قد تدين عددا من مسؤولي النظام في الخرطوم.

ويأمل البريطانيون في التوصل الى قرارات في مجلس الامن بامتناع كل من الصين وروسيا وقطر، وفي حالة فشل هذا الخيار فقد يتم البحث عن تحالف المستعدين على غرار تحالف امريكا ـ بريطانيا ضد العراق.

«تايم»: امكانية تغيير في الحكومة العراقية.. والبنتاغون يقترح زيادة القوات

غالبية الامريكيين تؤيد توصيات بيكر ـ هاميلتون

لندن ـ «القدس العربي»:

اكدت غالبية امريكية ان واشنطن تخسر الحرب في العراق، وعبرت عن دعمها للتقرير الذي قدمته لجنة من الحزبين الجمهموري والديمقراطي وترأسها وزير الخارجية السابق جيمس بيكر، ولي هاميلتون، النائب الديمقراطي السابق. وتدعم الغالبية توصيات التقرير. وجاء الدعم الشعبي للتقرير مع انه اصبح بحسب «واشنطن بوست» مثل «اليتيم السياسي» ولم يلق دعما في داخل الكابيتول هيل من اي من الحزبين. وبحسب استطلاع نشرت نتائجه «واشنطن بوست» فان ثمانية من كل عشرة امريكيين تدعو لتغيير طبيعة المهمة الامريكية في العراق وسحب معظم القوات الامريكية من العراق بحلول عام 2008 وفتح محادثات مباشرة مع ايران وسورية، وتخفيض الدعم المالي والاقتصادي للحكومة العراقية حالة فشلها في التقدم لتحقيق اهدافها الاقتصادية. ومع ذلك انتقد الحزب الديمقراطي التقرير اما الرئيس بوش، فقد قرر الاعتماد على سلسلة من المراجعات داخل وكالات ادارته وارجأ الاعلان عن استراتيجية جديدة وخطوطها العامة للعام القادم، حيث توقعت مصادر ان يقوم بوش بالاعلان عن معالم الاستراتيجية في خطاب للأمة الاسبوع القادم.

ولاحظ مراقبون ان الديمقراطيين ظلوا بعيدين عن التقرير ولكنهم واصلوا ممارسة الضغوط على الرئيس بوش. وعلق مسؤول سابق قائلا انه لم يشاهد في حياته السياسية شخصا يبتعد بسرعة تقرير كما حدث مع بوش.

وقالت الصحيفة ان الرأي العام يبدو متعطشا للاخبار والافكار الجديدة التي تقدم اطارا واضحا عما يحدث في العراق.

وعلى خلاف التوقعات التي رافقت اعلان صدور التقرير من تحوله لمعلم سياسي جديد على غرار تقرير لجنة احداث ايلول (سبتمبر) 2001 الذي تحول الى اكثر الكتب مبيعا في امريكا حال صدوره، الا ان موقف بوش منه باعتباره واحدا من مصادر المساعدة على اتخاذ القرار وموقف اليمين المحافظ الذي لم تعجبه توصيات التحاور مع سورية وايران ووصفه رئيس اللجنة بالقردة المتنازلين، كما لم يعجب التقرير المعسكر الليبرالي الذي قال ان لهجة التقرير خلت من اية اشارة واضحة وصريحة لجدول زمني محدد لخروج القوات الامريكية.

وكانت التوقعات عالية من التقرير الا انه وفي غياب الوصفة السحرية للحل فان ما جاء فيه ظل محطا للتكهنات. ويعكس موقف الرأي العام الامريكي من التقرير انتقادا للحرب والذي تعزز من خلال نتائج الانتخابات النصفية الشهر الماضي التي خسر فيها الجمهوريون غالبية المقاعد في مجلسي النواب والشيوخ. وتراجع دعم الرأي العام لاداء بوش الى 36 في المئة فيما ترى نسبة 52 بالمئة ان امريكا خسرت الحرب في العراق، و41 بالمئة تقول ان العراق يعيش الآن حربا اهلية. وفي الوقت الذي عبرت فيه الغالبية عن مخاوفها من انسحاب عاجل من العراق الا انها فقدت الثقة في بوش وفريقه الذين لا يملكون حلا واضحا، حتى الجمهوريون فقدوا الثقة ببوش وانه ليس لديه حل حسبما قالت نسبة 49 بالمئة.

ويفضل الديمقراطيون عدم دعم التقرير من اجل ترك بوش وحده لكي يبحث عن مخرج من الفوضى التي ورط نفسه فيها. وبحسب نائب ديمقراطي قال انه لا يعرف واحدا من النواب في الكونغرس ممن دعم من كل قلبه كل توصيات بيكر ـ هاميلتون. وانتقد نواب قائلين ان التوصيات لا تتوافق مع النتائج التي توصل اليها التقرير وهي التحذير من خطورة الوضع في العراق، وامكانية اندلاع حرب طائفية واسعة، فيما قال آخر ان الوضع يحتاج اكثر من دمج اعداد من المستشارين والمدربين في قوات الشرطة والجيش العراقيين. ويرى اخرون ان برودة الجانب الديمقراطي من التقرير متعلقة باعطاء بوش مساحة للتفكير لانهم لو رحبوا به كثيرا ربما ادى ببوش لكي يرد بطريقة مختلفة عليه.

وتوقعت صحيفة «لوس انجليس تايمز» ان يقوم وزير الدفاع الجديد روبرت غيتس بزيادة اعداد الجنود الامريكيين، ففي التقييم الذي ستقدمه هيئة الاركان المشتركة اشارة الى ان الوضع في العراق يحتاج لجهود مكثفة وهو ما سيلبي رغبات بوش بالبحث عن استراتيجية تؤكد النصر لا الانسحاب. وتقييم الجيش ووزارة الدفاع «البنتاغون» سيكون ضد توصيات التقرير الذي حذر من ان اعدادا جديدة في العراق ستعطي انطباعا عن وجود دائم لامريكا فيه. كما انه ضد رغبات الرأي العام حيث لا تدعم سوى نسبة 12 بالمئة من الامريكيين زيادة اعداد الجنود، وتطالب نسبة 52 بالمئة بجدول زمني للانسحاب. ولكن بعض المسؤولين يعتقدون ان العراق اصبح بمثابة امتحان للارادات وعلى امريكا الاظهار للمقاومة والميليشيات انها قادرة على البقاء والقتال. ويقول ضابط كبير «توصلت لاعتقاد بانه يجب علينا زيادة الاعداد» وانجاز المهمة، واقترح مسؤولون ان الزيادة قد تصل الى 40 الف جندي جديد، مما يعني زيادة في النفقات، فقد انفقت امريكا على العراق والحرب ضد الارهاب منذ عام 2001 مبلغ 495 مليار دولار، وستطلب مبلغ 150 مليار دولار اضافي لانفاقها حتى نهاية السنة المالية الحالية. ويحذر مسؤولون بمن فيهم جون ابي زيد، قائد القيادة المركزية من ان اي زيادة في عدد الجنود ستكون سلبية.

وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس اثناء استقبالها نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في واشنطن امس

ونقلت «لوس انجليس تايمز» عن سفير سابق ان زيادة الجنود الامريكيين ستعرض حياة العراقيين للخطر، حيث قال ان وجود الامريكيين في العراق غير مقبول من كل العراقيين. ويحذر آخرون ان هذا يعني اطالة امد بقاء الامريكيين، لان تحقيق الاستقرار والقضاء على المقاومة يحتاجان لعقود.

هذا وتجري حملة محمومة من اللقاءات والاجتماعات، حيث استقبل الرئيس بوش في غضون اسبوعين عبد العزيز الحكيم، زعيم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، المتهمة ميليشياته «بدر» بعمليات تطهير طائفي، وطارق الهاشمي، زعيم الحزب الاسلامي ونائب الرئيس العراقي، مما دعا مجلة «تايم» تتحدث عن امكانية حدوث تعديل في الحكومة العراقية، وعزل الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، وشل حركة المالكي مما يعني صعود الحكيم الذي لا يزال يلعب دورا ثانويا في الائتلاف الشيعي، وعجز المالكي قد يعطي الحكيم الفرصة لاستعراض عضلاته في البرلمان وتشكيل حكومة ائتلاف جديدة، مع احزاب سنية وكردية.

الحكومة السودانية والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة يتفقون على انفاذ حزمة الدعم الاولي لقوات الاتحاد العاملة في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

اتفقت الحكومة السودانية والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة (الآلية الثلاثية) على أهمية تسريع وانفاذ حزمة الدعم الاولي المقدم من الأمم المتحدة والممثلة في الدعم الفني واللوجستي والاستشاري لقوات الاتحاد الافريقي بدارفور حسبما أقرت اجتماعات أديس أبابا مؤخراً.

وقال السفير الصادق المقلي مدير ادارة السلام والشؤون الانسانية ومنسق الآلية بوزارة الخارجية ان الاجتماع الذي اتفقت فيه الأطراف يعد الأول لعمل الآلية وقد أمن كافة المشاركين على ضرورة انفاذ حزمة الدعم الاولي لقوات الاتحاد الافريقي بدارفور منوهاً الى ان الجانب الحكومي قد تعهد بتذليل كافة الصعوبات في هذا الجانب وتابع قائلاً (لضرورة احكام التنسيق بين الأطراف تم الاتفاق على تعيين ممثلين للآلية في كل من الخرطوم والفاشر). في الاثناء قال الاتحاد الافريقي أمس الاول انه قتل اثنين من المدنيين في دارفور دفاعا عن النفس بعد ان حاول حشد من المحتجين اقتحام قاعدة عسكرية.

وأوضح نور الدين المازني المتحدث باسم بعثة الاتحاد الافريقي ان حشدا من الناس حاول منع الاتحاد الافريقي من حضور دفن مدنيين قتلوا في هجوم في مطلع الاسبوع قرب قرية سربا على بعد 45 كيلومترا شمالي الجنينة. واضاف ان المحتجين حطموا نافذة سيارة للبعثة ثم اشعلوا النار في مركز شرطة للبعثة، وهاجموا قائد القطاع (العسكري). واضاف ان الجنود اطلقوا عيارا ناريا للتحذير بعد ان حاول الحشد اقتحام القاعدة العسكرية، لكن المحتجين واصلوا الهجوم فأجبروا الجنود على فتح النار فأصابوا شخصا بجراح. وقال ان «الحشد تجمع مرة ثانية وحاول فعلا خطف اسلحة من جنود البعثة الذين فتحوا النار دفاعا عن النفس فقتل شخصان». واضاف ان اطباء الاتحاد الافريقي عالجوا المدني الجريح. وأكد ان «الاتحاد الافريقي سيواصل توخي ضبط النفس في مواجهة الاستفزاز غير المبرر ويكرر نداءه انه في دارفور لمساعدة الناس وليس جزءا من الصراع».

وكانت بعثة الاتحاد الافريقي العاملة بدارفور اتخذت تحوطات احترازية لحماية منسوبيها في اعقاب اختطاف الرائد النيجيري الجنسية رئيس فريق حراسة قائد قوات البعثة والجندي المرافق له مؤخرا من جوار مقر البعثة بالفاشر.

واوضح مصدر بالبعثة ان الاجراءات التحوطية الاحترازية تمثلت في تكثيف الحراسات للعربات التي تقل الضباط التابعين للبعثة في حركتهم من والى مقر البعثة بجانب زيادة الحراسات حول منطقة البعثة وذلك في وقت تبذل بعثة الاتحاد الافريقي جهودا مكثفة للعثور على النيجيريين اللذين تم اختطافهما وهما على متن عربة رباعية الدفع بواسطة مجهولين.

ويشير المصدر الى ان الاتصالات مستمرة مع ممثلي الحركات المسلحة بلجنة وقف اطلاق النار والمتواجدين بالفاشر بجانب الاتصال مع القطاعات الثمانية والتابعة للاتحاد الافريقي والمنتشرة بولايات دارفور الثلاث.

مضيفا ان معلومات غير مؤكدة افادت ان العربة المختطفة قد شوهدت بقرية ساق النعام التي تبعد مسافة 48 كم جنوب الفاشر ثم اتجهت الى منطقة تابت جنوب غرب الفاشر الا ان المصدر نفسه اكد ان الضابط والجندي المختطفين لم يتحدد مصيرهما بشكل قاطع حتى الآن. الى ذلك أظهر تقرير لمكتب محاسبة الحكومة التابع للكونغرس الامريكي أن وزارة الخارجية الامريكية على الارجح أساءت تقدير أعداد القتلى في أول عامين من القتال في دارفور ويشكك التقرير في دقة معظم تقديرات أعداد القتلى في الصراع. وقال المكتب يوم الاثنين ان ست تقديرات لاعداد القتلى قام بفحصها من شباط (فبراير) 2003 الى اب (اغسطس) 2005 احتوت على نقاط قوة وعيوب منهجية لكن ايا منها لم يبد شديد الدقة. ولم يحدد التقرير تقديره لعدد القتلى في دارفور حيث تفجر الصراع عام 2003 حين حمل متمردون السلاح ضد الحكومة واتهموها بالاهمال. لكن المكتب قال ان من الواضح أن آلافا كثيرة قتلت. وكانت وزارة الخارجية قد قالت في بيان بالحقائق في اذار (مارس) عام 2005 ان ما بين 98 الفا و181 الفا قتلوا على مدار عامين في المنطقة المتأثرة بالصراع في دارفور وشرق تشاد. وذكر المكتب في تقريره أن الكثير من الخبراء يعتقدون أن تقدير وزارة الخارجية للحد الادنى منخفض للغاية. وأضافت الوثيقة المنشورة التي تصف تقديرات وزارة الخارجية انها تفتقر الى المعلومات الكافية من حيث البيانات والمناهج بما يسمح بأن تضاعفها وتتحقق منها أطراف خارجية. وتختلف احصاءات أعداد القتلى في دارفور بشدة فتتراوح من 70 الفا الى نحو 400 الف حسب تقدير جماعة التحالف من أجل العدالة الدولية على مدار 26 شهرا. وكانت أعلى درجات ثقة تقرير مكتب محاسبة الحكومة في تقديرات مركز ابحاث علم اوبئة الكوارث ومقره بلجيكا الذي قال ان نحو 134 الفا قتلوا في دارفور وشرق تشاد من ايلول (سبتمبر) 2003 حتى كانون الثاني (يناير) 2005. ولم توفر وزارة الخارجية اي احصاءات محدثة للقتلى في دارفور لكن وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس قالت في ايلول (سبتمبر) الماضي ان مئات الالاف من الرجال والنساء والاطفال قتلوا في الصراع. وقالت رايس في كلمة امام الجمعية الافريقية ان الولايات المتحدة سمت هذه المأساة بالاسم الوحيد الذي يعبر عنها... الاسم الوحيد الذي تستحقه... ابادة جماعية. وتقدير اعداد القتلى في البيئات التي تشهد قتالا عملية صعبة وخطيرة وقد قال المكتب ان هناك تحديات متعددة في دارفور منها نقص امكانية الوصول. وقال التقرير: يوصي مكتب محاسبة الحكومة ضمان درجة اكبر من الشفافية فيما يتعلق بالبيانات والمناهج المستخدمة في هذه التقديرات لحماية مصداقية الحكومة الامريكية كمصدر لتقديرات للقتلى يمكن الاعتماد عليه.

على صعيد متصل أخفقت جلسة مجلس حقوق الانسان الاستثنائية امس الاول في الاتفاق على مشروع قرار بشأن دارفور، بعد أن أصر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أن يتضمن البيان الختامي ادانة صريحة للحكومة السودانية يتهمها بالتقاعس في مواجهة انتهاكات حقوق الانسان في الاقليم، بينما ترى الأطراف العربية والاسلامية أن البيان يجب أن يكون عمليا ومتوازنا وليس مجرد وثيقة لاتهام السودان عبر المجلس.

وكانت الجلسة الاستثنائية حول دارفور شهدت بلورة واضحة في مواقف الدول الغربية، مقابل مواقف المجموعة العربية والاسلامية مدعومة بموقف الدول الآسيوية والصين.

فقد أصرت الدول الغربية على اتهام السودان وادانته بالتقصير في الحفاظ على حقوق الانسان في دارفور، والتهاون في متابعة المتهمين بانتهاكها، وتحميله مسؤولية تدهور الأوضاع هناك وعدم السعي لتحقيق السلام في البلاد وحماية المدنيين.

في حين رفضت المجموعة العربية والاسلامية والأفريقية هذا الموقف، وطالبت بالتعامل مع القضية بموضوعية بعيدا عن الصاق الاتهامات والتحول الى حث الأطراف المعنية على البحث عن آليات التوصل لحلول عملية منطقية لوقف العنف في دارفور مع دعم الحكومة السودانية في جهودها.

وقال نائب السفير السوداني لدى الأمم المتحدة في جنيف عمر دهب ان الجلسة كشفت عن كم المعلومات الخطأ الذي تستند اليه الدول الغربية في تقييمها للوضع في دارفور.

ورغم الهجوم الحاد الذي تعرضت له حكومته، فان السفير اعتبر الجلسة تطورا مهما للغاية في تعامل المجتمع الدولي مع قضية دارفور «اذ أتاحت للحكومة السودانية فرصة عرض وجهة نظرها كاملة والرد على جميع الاتهامات الموجهة اليها».

وأكد السفير أن تقارير المنظمات غير الحكومية لا تستند الى وقائع وانما الى تقديرات لا أساس لها من الصحة. وأوضح أن التقارير الدولية تركز على بعض الوقائع دون أن ترى خلفية الأحداث، وتعتمد على شهود لم يعايشوا الواقع كاملا أو منقوصا ويستندون الى تقارير اعلامية غير واضحة، وأن لها أهدافا سياسية واضحة وهذا غير مقبول، حسب قوله.

وكانت المجموعة العربية طالبت بعدم اغفال الايجابيات التي قدمتها الحكومة السودانية في التعامل مع الصراع في دارفور، مثل توقيع اتفاق أبوجا ومشاركتها المتواصلة مع جميع الجهود الرامية لوقف العنف والتحرك نحو السلام، مما يستوجب دعم الحكومة السودانية في جهودها تلك.

خطة تعطي الجيش العراقي دورا اكبر في حفظ الأمن ببغداد

■ واشنطن ـ يو بي آي: قدم العراق الى الولايات المتحدة خطة تدعو الى تولي القوات العراقية مسؤولية أولية عن الأمن في بغداد في بداية العام المقبل، على ان تتولى القوات الامريكية مسؤولية الأمن في محيط العاصمة العراقية.

وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» ان مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي قال في مقابلة ان الخطة قدمت خلال اجتماع الرئيس الامريكي جورج بوش برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في عمان في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقال الربيعي في اشارة الى القوات الامريكية في بغداد «اعتقد انه في غاية الأهمية ان تخفف ظهورها ووجودها». وأضاف «يجب ان يتواجدوا في ضواحي بغداد الكبرى».

وقال الناطق باسم مجلس الأمن القومي الامريكي غوردون جوندرو ان قائد القوات الامريكية في العراق الجنرال جورج كيسي يقوم بتقييم الخطة.

وقد تحمل الخطة بعض الجذب لادارة الرئيس جورج بوش الغارقة الآن في مراجعة الاستراتيجية في العراق، ولكنها تحمل مخاطر.

وتتوافق الخطة مع رغبة الادارة بان يتولى العراقيون المزيد من المسؤوليات في ضبط العنف هناك، وهو ما يمكن ان يقلل من حجم الخسائر الامريكية. لكن الامريكيين لا يريدون ان يصبحوا مشاركين في العنف الطائفي.

ولان بعض القوات وبخاصة الشرطة مخترقة من قبل الميليشيات ومتورطة في هجمات ضد السنة، يخشى قادة امريكيون وسياسيون سنة من ان اطلاق يد القوات الحكومية قد يستخدم في تطهير المدينة من السنة.

واذا ما طبقت الخطة فانها ستشكل تحولا كبيرا في السياسة العسكرية الامريكية. وبدأ القادة الامريكيون الحرب ضد التمرد السني، ووسعوها لاحقا لتشمل الميليشيات الشيعية، بعدما أصبحت فاعلة في 2006.

وأكد القادة لأشهر أنهم يحاربون العدوين بالمستوى نفسه من الشدة. لكن هذه الخطة ستجعل الامريكيين يركزون على المتمردين والمتشددين السنة.

وردا على المطالبة العراقية بالسيطرة، تقوم القيادة العسكرية الامريكية في بغداد باعداد خطة خاصة بها، تتضمن شروطا يجب تنفيذها قبل نقل السيطرة، وذلك وفقا لمسؤول امريكي في بغداد طلب عدم كشف اسمه.

وتدعو الخطة العراقية الى سحب معظم القوات الامريكية من وسط بغداد والى اعادة تعريف مهمتها بحيث يمكن ان تركز على محاربة القوات التي يقال انها مدعومة من القاعدة ومنظمات التمرد السني المحلية، تاركة مهمة تهدئة التوتر الطائفي داخل العاصمة الى القوات الحكومية التي يغلب عليها الشيعة.

وحسب الخطة ستشرف الحكومة بشكل مباشر على فرقتين عراقيتين في منطقة بغداد خلال الشهور التالية، وهو موعد ضغط العراقيون باتجاه تحديده لكن الامريكيين رأوا انه مفرط في التفاؤل.

وسيتم دعم الفرقتين بلواءين كرديين سيتم ارسالهما من السليمانية واربيل في شمال العراق.

وستركز الجهود الأمنية في بغداد على سبع ضواحي (امتنع المسؤولون العراقيون عن تحديدها) . وستكون هناك نقاط تفتيش اقل لكنها ستكون محمية اكثر. كما سيتم اصطياد قادة فرق الموت. وستقوم القوات الامريكية في محيط بغداد بوقف المفجرين الانتحاريين والارهابيين الآخرين قبل تسللهم الى المدينة. ويقول مسؤولون امريكيون ان جهود منع التسلل لم تنجح لان الجيش العراقي لم يجهز نقاط التفتيش بالعناصر الكافية.

ويمكن ان يظل جزء من القوات الامريكية كمستشارين للوحدات العراقية في بغداد. كما يمكن ان تتولى القوات الامريكية دورا داعما في القواعد داخل العاصمة.

وأثارت الخطة قلق السياسيين السنة الذين قالوا انهم لا يستطيعون تخيل ان ينقل الامريكيون الأمن الى حكومة يرون انها طائفية جدا.

وقال رئيس البرلمان العراقي محمود المشهداني (سني) «ستكون كارثة... اعتقد ان الامريكيين ليسوا أغبياء لفعل ذلك. ستتحول المدينة الى ملاذ امن للميليشيات».

وردا على الجهد العراقي لتسلم السيطرة طور الجنرال بيتر شياريللي الرجل الثاني في القيادة الامريكية في العراق خطة تضع تصورا لنشر وحدات امريكية مقاتلة خارج بغداد، واعطاء الوحدات العراقية مع مستشارين امريكيين مسؤوليات أولية عن الأمن في المدينة.

لكن مثل هذه الترتيبات ممكنة فقط بعد عدة خطوات مثل تحقيق تقدم في المصالحة السياسية بين الفصائل السنية والشيعية، وزيادة كبيرة في حجم فرق المستشارين، حسبما يقول مسؤولون عسكريون امريكيون في بغداد.

بالاضافة الى ذلك تدعو الخطة الامريكية الى برنامج توظيف كبير في بغداد وزيادة الانفاق على مشاريع الاعمار في مناطق في المدينة طهرتها القوات الامريكية والعراقية.

موكب حاكم ولاية كردفان السودانية يتعرض للرشق بالحجارة

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

تعرض موكب حاكم شمال كردفان فيصل حسن ابراهيم وبرفقة عدد من اعضاء حكومته لرشق بالحجارة مما ادى الى تهشيم زجاج عدد من العربات وذلك عند عودتهم من منطقة الخوي بمحلية النهود من قبل بعض رافضي انضمام المنطقة الى محلية ابو زبد واوضح مبارك حامد فضل الله وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الاعلام بالانابة ان الحاكم وبرفقته عدد من الوزراء توجهوا الى منطقة الخوي التابعة لمحلية النهود وذلك لمعالجة تعطيل بعض الخدمات بالادارية والاستماع للمواطنين وشرح ابعاد قرار ضم المنطقة والفوائد المترتبة عليه. وقال انه تمت دعوة القيادات بالمنطقة للاجتماع بها والتي لم تحضر وأكد الوزير ان هنالك ترحيبا من قبل مواطني المنطقة للانضمام لمحلية ابو زبد ولم يستبعد ان يكون هذا العمل منظما.

الى ذلك عقدت لجنة الامن بالولاية اجتماعا طارئا واكد اللواء شرطة بشار محمد تاجر مدير شرطة الولاية ان الاجتماع تمخض عن اصدار العديد من القرارات لفرض هيبة السلطة والقانون مشيرا الى تكوين لجنة تحقيق برئاسة الادارة القانونية بالولاية. واكد ان الموقف الامني بالمنطقة مستتب وان الشرطة اتخذت العديد من الاجراءات الاحترازية.